طولا فالظاهر ان يقال انه ليس بفعل مفعول بحسب اللغة كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب
الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه
لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ل
ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس
سره في حواشي المطول الوضعي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول
المطلق بطريق من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة اسم
المفعول ماخوذة من اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او غير تاثير ولا ينفي بكونه مفعولا
الا انه حاصل المصدر للفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل
قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل الحال داخلا في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل
مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى وهو المفعول بشرط اخراجه ولكنهم
اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اصلا ولولا
والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه يخرج عن امر يتبع معموله على سبيل الاتفاق ومن هنا اغنى عن
ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النحاة
في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح

الاطلاق

الاطلاق اللغوي فلا ينافي الاطلاق المفعول العرفي على الحدث ان قلت من ضرورات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق نحو المقيد
معنى فيشتمل به ولا فيه ومعه للمفعول كما في زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعل فاعل حقيقة
او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير كونه
او منفيا ح مثبتا لكن منفيا سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضرب ضربا شديدا
قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية قوله وانما
زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضرب الثاني في ضرب ضرب لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر اصول الكلام فلو قال ما فعله كان في قوة الاسم ما فعله
وبانه ان اريد بفعل ضرب فعله والتكلم به انجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر
اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم يصح الاخراج بقوله اسم ولو سلم التناول
فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
انجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول لفظه وهم لا يجرون
صفات المدلولات اللفظية على الدوال انهم يجرون صفات الدوال المطابقية على الدوال كما يقال ل
ان ضربا في ضرب ضربا مفعول الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل
متناول القول قطعا والا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضرب باعتبار انه مفعول ليس اسما لان
الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاصح الاخراج بقيد
الاسم قوله لان فعل الفاعل هو المعنى القائم به لعل مراده من قولهم تزيد لفظ اسم لا انهم يجرون صفات

Copyright © King Saud University